

ورقة تقدير موقف

بمناسبة يوم المرأة العالمي 8 آذار

المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن .. مكانك سر

المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

عمان، 7 آذار 2017

للعام السابع على التوالي يقوم المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بإصدار "ورقة تقدير موقف" بمناسبة يوم المرأة العالمي، وننتهز فرصة احتفاء العالم بيوم المرأة العالمي في الثامن من آذار من كل عام لالقاء الضوء على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن وسوق العمل، إلى جانب الوقوف على التغييرات في أوضاع المرأة على أرض الواقع سواء على مستوى السياسات أو الممارسات، وهي أيضا تشكل فرصة لمراجعة أوضاع المرأة ومستويات تقدمها في المجتمع. وفيما يأتي عرض مقتضب لأبرز ملامح التغييرات التي حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة (2007-2016):

1. استمر التراجع في معدلات المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان من الإناث 15 سنة فأكثر) في الأردن خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث سجل في عام 2016 ما نسبته 13.4 بالمائة في حين كان في عام 2007 عند مستوى 14.7 بالمائة، في ذات الوقت الذي تراجع عند الذكور أيضا، حيث بلغ 57.7 بالمائة في عام 2016، بينما كان 64.4 بالمائة في عام 2007. الى جانب ذلك بلغت نسبة النساء المشتركات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 27.2 بالمائة من مجمل المشتركين في المؤسسة، الأمر الذي يعود في جانب منه الى الاشتراك الاختياري لربات البيوت، يضاف الى ذلك أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بشكل عام بلغت 21 بالمائة، بينما هي عند الذكور 67 بالمائة. هذا وما زالت معدلات البطالة عند النساء في الأردن مرتفعة اذ بلغت في الربع الرابع من عام 2016 ما نسبته 24.8 بالمائة، وكانت قد سجلت في عام 2007 ما نسبته 25.6 بالمائة، كذلك وهي أعلى بشكل كبير من معدل البطالة عن الذكور، اذ بلغت عندهم 13.8 بالمائة خلال الربع الرابع من عام 2016، بينما كانت 10.3 بالمائة في عام 2017.

2. ان ضعف دور المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية يعد أحد المشكلات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل ضغوطا اضافية على الاقتصاد الأردني ويحرم الاقتصاد الوطني من قدرات وطاقات اقتصادية كامنة وغير مستغلة، خاصة اذا ما علمنا أن نسبة انتظام الاناث في التعليم في الأردن أعلى من الذكور وفي مختلف المراحل التعليمية، وان غالبية المتفوقات في مختلف مراحل التعليم في الأردن أيضا من الاناث، وهو كذلك يزيد من معدلات الإعالة في المجتمع الأردني، اذ بلغت "المشاركة الاقتصادية الخام" لمجمل الأردنيين خلال الربع الرابع من عام 2016 (24.5 بالمائة)، اذ يعيل كل مواطن يعمل أربعة مواطنين آخرين تقريبا بمن فيه نفسه، وهذه النسبة تعد من أعلى النسب في العالم، الأمر الذي يزيد من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأسري.

3. تشير المعطيات أعلاه إلى أن الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل زيادة ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية الاردنية لا تزال دون المستوى المطلوب، اذ أن الجهود والبرامج التي بذلت خلال الفترة الماضية، لم تكن إلا جهودا ساهمت في تطوير خطاب تضامني مناصر للمرأة وقضاياها المختلفة، ولم تساهم في زيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل ملموس وفعال، ولم تدفع باتجاه زيادة مساهمتها في قطاعات التنمية بمختلف ابعادها. ويمكن القول أيضا أن الجهود التي بذلت خلال العقود الماضية اخطأت عناوينها، حيث لم تستهدف تدليل المعوقات الحقيقية التي حالت وتحول دون زيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل عام، وفي سوق العمل بشكل خاص.

4. ما زالت فجوة الأجور تتسع لصالح الذكور، إذ يفيد الكتاب السنوي لدائرة الاحصاءات العامة لعام 2015 أن الفارق بين متوسط الأجور الشهرية للعاملين الذكور يبلغ 472 ديناراً ومتوسط أجور النساء العاملات يبلغ 437 ديناراً بفارق 35 ديناراً لصالح الذكور، ويؤكد ذلك تقرير المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2015 حيث يبين أن متوسط اجور العاملين الذكور المشتركين لديها يبلغ 512 ديناراً بينما يصل عند الاناث 442 ديناراً بفارق 70 ديناراً لصالح الذكور.

5. وهذا يعود في جانب كبير منه الى قصر عمر المسار الوظيفي للاناث مقارنة مع الذكور، وبالتالي تفقد غالبية النساء العديد من فرص الترقيات المرتبطة بعملية زيادة الدخل. كذلك، يلعب عدم تمكن قطاعات واسعة من النساء من الالتحاق بدورات تدريبية في سياق التطور المهني لهن، بسبب الانطباعات السائدة لدى العديد من الادارات العليا في القطاعين العام والخاص من أن غالبية النساء سيعتزلن أعمالهن في وقت مبكر، الى جانب منظومة القيم الاجتماعية السائدة الى عدم الارتقاء في السلم الوظيفي، الأمر الذي ينعكس سلبي على مستويات أجورهن.

6. ان عدم حدوث تقدم ملموس في دور المرأة اقتصادياً في الأردن، يعود بشكل أساسي الى ظروف العمل الطارئة (غير الصديقة) التي يعاني منها سوق العمل الأردني ويعاني منها كل من الرجال والنساء، الا أن النساء يتعرضن لانتهاكات في حقوقهن الأساسية أكثر من الرجال. يضاف الى ذلك، ضعف شبكة النقل العام، التي تؤدي الى استهلاك أوقات طويلة من أوقات العاملين أثناء ذهابهم وعودتهم من أماكن عملهم، ساهم في الضغط أكثر على النساء لعدم الانخراط في سوق العمل. يضاف الى ذلك امتناع أعداد كبيرة من الشركات عن تأسيس حضانات لأطفال العاملات لديهم وفق المادة (72) من قانون العمل.

7. يساهم ضعف قدرات الاقتصاد الأردني المنظم على التوسع وتوليد فرص عمل كافية لائقة، في وضع عقبات اضافية أمام النساء في سوق العمل، مما ادى الى توسع الاقتصاد غير المنظم خلال السنوات الماضية بشكل كبير لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد الى سوق العمل، وهذا القطاع لا يوفر الحدود الدنيا من شروط العمل اللائق للغالبية الكبيرة من العاملين فيه، وبالتالي تعزف النساء عن الالتحاق به. وهذا يفسر رغبة النساء بالعمل في القطاع العام والقطاع الخاص الكبير والمتوسط المنظم، كونه يوفر حدوداً مقبولة من شروط العمل اللائق. ورغم ذلك هنالك عشرات آلاف النساء يعملن بشكل غير نظامي (شروط عمل غير نظامية)، وخاصة في القطاع الزراعي والمدارس الخاصة وصالونات التجميل ولدى مكاتب المهنيين من اطباء ومهندسين ومحامين وشركات متوسطة وصغيرة، حيث يحرمن من أبسط حقوقهن العمالية والانسانية وخاصة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، حيث تشير العديد من الدراسات التي قامت بها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن معدلات التهرب التأميني في بعض هذه القطاعات تزيد عن 90 بالمائة.

8. تشير العديد من التقارير التي أصدرها المرصد العمالي الأردني أن غالبية النساء العاملات في القطاع الخاص الصغير والقطاع غير المنظم يتعرضن للعديد من الانتهاكات والتجاوزات المخالفة لنصوص قانون العمل الأردني، ومعايير العمل الدولية المتعارف عليها، فأعداد كبيرة منهن يعملن لساعات تتجاوز 8 ساعات يومياً، ومحرومات من الاشتراك في الضمان الاجتماعي، ويعملن أثناء العطل الرسمية، كذلك هنالك أعداد كبيرة منهن يحصلن على اجور تقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجور ولا يتمتعن بالاستقرار الوظيفي وبعضهن يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف، وبالتالي فإن ضعف شروط العمل اللائق هو العامل الأساسي في ضعف التحاقهن بسوق العمل.

9. تواجه النساء من ذوات الإعاقة تحديات مضاعفة في مجال التشغيل، مقارنة مع الرجال، تتمثل بوجود صعوبات كبيرة لا تمكنهن من الحصول على فرص عمل ملائمة، وتضييق عليهن إمكانية الحصول على فرص عمل بشكل عام، وإحساسهن أن التعامل معهن ينطلق من منظور "إحساني"، وليس احتراماً لإنسانيتهم وقدراتهن، إضافة إلى تعرض بعضهن إلى أنواع مختلفة من "التحرش" يدفعهن ويدفع زميلاتهن لعدم المغامرة بالانخراط في سوق العمل، وخاصة في القطاع الخاص، إلى جانب عدم رغبة العديد من أسرهن للخروج من المنزل لغايات العمل.

توصي هذه الورقة بضرورة تحسين قدرات الاقتصاد الأردني النظامي بهدف خلق فرص عمل كافية ولائقة لجميع الداخلين الجدد له، وتحسين شروط العمل في الأردن بشكل عام وخاصة للنساء، لتصبح أكثر جاذبية لهن، بالإضافة إلى عمل مراجعة لمختلف الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل سواء تلك الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو عن مؤسسات المجتمع المدني، ليس بهدف قوينة حقوق المرأة وحمايتها فحسب، بل لضمان تنفيذ هذه الحقوق. وهذا يتطلب العمل باتجاهين، يتمثل الأول في تحسين أداء الحكومة وخاصة وزارة العمل لإنفاذ الحقوق المنصوص عليها في التشريعات الأردنية، والثاني يتمثل في تسهيل قيام قوى اجتماعية موازية لقوى أصحاب العمل، ويتمثل ذلك في فتح الباب أمام تشكيل نقابات عمالية حقيقية وفعالة لكافة فئات العاملين بأجر، تتمتع بالاستقلالية والديمقراطية لتتمكن من أداء عملها بفاعلية في الضغط لتحسين شروط العمل.



